الفصل السابع و الثلاثون
التعليم العالي في لبنان:
تحديات النوعية ونمو القطاع الخاص

علي الموسوي[1]

ملخص

ارتبطت نشـأة التعليم العالي الخاص في لبنان، التي سبقت نشـأة الدولة اللبنانية، بأهداف تبشيرية تنافسية بين إرساليتين أجنبيتين، الإرسالية البروتستانتية التي أسّست الجامعة الأميركية، والإرسالية الكاثوليكية التي أسّسـت الجامعة اليسـوعية. وقد اسـتمرت هيمنة الجامعتين الأميركية واليسوعية لمدة قرن من الزمن إلى حين إنشـاء الجامعة اللبنانية في العام ١٩٥١، التي اسـتمرت بالتوسع حتى بدايـة الحرب في العام ١٩٧٥. أدت هـذه الحرب إلى ظاهرة تفريع معظـم الجامعات القائمة آنذاك، والترخيص لجامعات جديدة. في التسـعينات شـهد التعليـم تبدلات مهمة ارتبطـت بتبلور العولمة ومجتمع المعرفة وما رافقهما من ثورة معلوماتية وتكنولوجية، وتحولات في سـوق العمل، وبروز توجه إلى تمتين علاقة التعليم العالي بسوق العمل، ما أدى إلى زيادة الطلب على التعليم العالي. وقد توسع التعليم العالي الخاص بقوة منذ ١٩٩٦ وأصبح طلابه يشكلون ٥٨٪ من المجموع مقابل ٤٢٪ للجامعة اللبنانية في العام ٢٠٠٩/٢٠١٠. ويعاني التعليم العالي الخاص اليوم من مشكلات سياسية وقانونية وتلك التي تتعلق بالجودة وضمانها والمساءلة والتمويل وعدم التنسيق بين مؤسساته.

مقدمة

استند إعداد هذا التقرير إلى قراءة الوثائق المتوافرة حول الموضوع. كما تمت الاستعانة ببعض المواقـع الإلكترونيـة للجامعات. كما تم إجراء مقابلة مع مدير عـام التعليم العالي، ومع طلاب من مؤسسات التعليم العالي الخاصة (٨ خريجين من جامعات خاصة، و١٠ طلاب يتابعون الدراسة).

اعتمدت المقاربة التاريخية في قراءة نشـأة مؤسسـات التعليم العالي وتطورها وكذلك المقاربة الوصفية التحليلية النقدية في القراءة التزامنية لأوضاعها؛ كما اعتُمد التحليل النوعي كتحليل ملائم للوثائق وللمقابلات شبه الموجهة ، وتم اعتماد التحليل الكمي للمعطيات الإحصائية.

أولا: الظروف التاريخية لنشوء التعليم العالي وتطوره

في النظر إلى نشأة مؤسسات التعليم العالي في لبنان وتطورها يمكن التمييز بين أربع مراحل.

١. المرحلة الأولى: مرحلة النشأة والتأسيس – سيطرة التعليم الأجنبي الوافد

"ارتبطت نشـأة التعليم العالي وتأسيسـه بالعمل الديني الحثيث والمتسـع في النصف الأول من القرن التاسـع عشـر، حين أسس المرسلون اليسوعيون في غزير في العام ١٨٣٤ معهدا دينيا لإعداد الكهنة... ثم انتقل إلى بيروت في العام ١٨٧٥ ليشـكل كلية اللاهوت في جامعة القديس يوسـف. وفـي العـام ١٨٤٩ افتتح البروتسـتانت في بلـدة عبيه معهدا للتبشـير... انتقل إلى بيـروت في العام ١٨٦٦ تحت اسـم الكلية السـورية الإنجيلية... وفي حين أن اليسـوعيين وجدوا أنفسـهم في وسط

---

(١) أستاذ في معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية. حائز على دكتوراه في العلوم الاجتماعية (اختصاص تنمية اجتماعية– اقتصادية) من جامعة ليل – فرنسا، عام ١٩٨٥. باحث وخبير في التنمية المحلية.

aamouss@hotmail.com

سكاني أليف لديهم، يتكون معظمهم من الموارنة والكاثوليك، فإن الأميركيين عملوا في بيئة غريبة عنهم" (بشور، ١٩٩٧، ص٢٠).

في السياق التبشيري نفسه تأسست في العام ١٨٨٣ كلية اللاهوت للشرق الأوسط ... ومن أجل تشجيع الفتيات من الأصول الاجتماعية المحافظة على ارتياد التعليم العالي، أسس مجلس المبشرين البروتستانت "الكلية الأميركية للبنات" في العام ١٩٢٤... التي بدأت كثانوية، واستحدثت عند تأسيسها سنتين جامعيتين فقط لتعليم الإناث في ميادين محصورة ومحددة وغير متوافرة في الجامعة الأميركية... ثم ما لبثت أن توسعت برامج الكلية لتشمل أربع سنوات جامعية كاملة وليصبح اسمها في العام ١٩٥٠ "كلية بيروت للبنات".

لعبت التغيرات السياسية مع بدء الانتداب الفرنسي للبلاد في العام ١٩٢٠ دورا في تكيّف مؤسسات التعليم الإنجيلية مع الوضع الجديد فغيّرت "الكلية السورية الإنجيلية" اسمها إلى "الجامعة الأميركية في بيروت"، وافتتح القسم الإعدادي التابع لها فرعا باللغة الفرنسية.

في إطار استكمال اختصاصات التعليم العالي في جامعة القديس يوسف ولتعزيز انتشار اللغة الفرنسية بادرت وزارة الخارجية الفرنسية إلى تأسيس مركزين للتعليم العالي، المدرسة العليا للآداب (في العام ١٩٤٤) ومركز الدراسات والأبحاث في الرياضيات والفيزياء (في العام ١٩٤٥)، ووضعا تحت الإشراف الأكاديمي المباشر لجامعة ليون.

شكّلت مبادرة اللبناني ألكسي بطرس، في العام ١٩٣٧، بإنشاء "الأكاديمية اللبنانية للفنون الجميلة (الألبا) المبادرة الأولى لنموذج لبناني هَدَف إلى التوليف بين التعليمين الفرنسي والأميركي على أن يكون متجذرا بالثقافة اللبنانية، ومرتبطا بحاجات المجتمع اللبناني". توليف جديد لكنه لم يخرج عن سياق نخبوية التعليم المرتكزة إلى الوضع الطبقي، واللغة، والدين والطائفة بحدود معينة.

يُستنتج من المرحلة الأولى أن التعليم العالي لم ينشأ نتيجة تطور البنى الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع اللبناني، بل كان إسقاطا من الخارج؛ و ارتبط بالتبشير وكسب الأتباع كهدف أساسي، وهو ما نتجت عنه تمايزات لغوية وثقافية وسياسية تركت تأثيرها على مسار التعليم العالي. كذلك فقد أدّى التنافس التبشيري بين البروتستانت، ذوي النزعة التغييرية، والكاثوليك والموارنة، ذوي النزعة المحافظة، إلى تطييف التعليم العالي، حيث استفادت الطوائف من تكريس الدستور اللبناني، الذي وضع في عهد الانتداب، لمبدأ حرية التعليم في تأسيس مدارسها وجامعاتها.

لقد ولدت الدولة اللبنانية في العام ١٩٢٠ أي بعد أكثر من نصف قرن على تأسيس الجامعتين الأميركية والقديس يوسف؛ وقد شكلّتا إحدى أوليات السيطرة الثقافية، والسياسية، كما شكّلتا نموذجا مرجعيا لمؤسسات التعليم العالي التي ستنشأ لاحقا.

إتسم التعليم العالي في تلك المرحلة بالنخبوية فاقتصر على أبناء الطبقات الميسورة عموما. إلى الوضع الاقتصادي شكّلت اللغة الأجنبية أداة تمييز أساسية بين اللبنانيين؛ ويسجّل لهذه المرحلة أنها شهدت، في العام ١٩٢٤ التحاق الإناث بالتعليم العالي.

٢. المرحلة الثانية: مرحلة النضال والتوازن في التعليم العالي

امتدت هذه المرحلة من منتصف القرن العشرين، وتحديدا منذ تأسيس الجامعة اللبنانية (١٩٥١) وحتى اندلاع الحرب الأهلية في العام ١٩٧٥. شكّل تأسيس الجامعة اللبنانية وجامعة بيروت العربية الحدثين البارزين في هذه المرحلة، لجهة الثقل الكمي والتوازن النوعي، كتعليم لبناني – عربي مقابل التعليم اللبناني – الأجنبي. واستكمالا لسياسة التوازن السياسي والطائفي تمّ تأسيس جامعتي الروح

القدس و هايكازيان.

اتسمت هذه المرحلة أيضا بانبعاث وتطوير الجامعات أو الكليات التي كانت قائمة. كما شهدت إقرار قانون تنظيم التعليم العالي في ٢٦/ ١٢/ ١٩٦١.

أ. الجامعات الجديدة: التوازن الطائفي والسياسي في التعليم العالي

شكلت نشأة الجامعة اللبنانية، الجامعة العامة الوحيدة في لبنان، في العام ١٩٥١ ثم توسعها في العام ١٩٥٩ الحدث الأهم في المرحلة الثانية.

لم يكن إنشاء الجامعة اللبنانية وتطويرها لاحقا "بناء على قرار مدروس من قبل السلطة السياسية"، بل كانت نتيجة "الضغوط الشعبية والطلابية وخصوصا للفئات الصاعدة من قاعدة الهرم الاجتماعي"، ولتلبية حاجة المدارس الثانوية من الأساتذة الأكفاء، ووزارات الدولة من الموظفين الخبراء... "مع حرص شديد من السلطات الحكومية آنذاك على إنشاء فروع غير متوافرة في الجامعتين الأميركية واليسوعية"(بشور،١٩٩٧). وعلى الرغم من التضييق عليها فقد حققت الجامعة قبل الحرب منجزات أساسية[١] واحتلت مكانة مرموقة بين أقرانها.

بعد عشر سنوات على تأسيس الجامعة اللبنانية، ساهم وصول جمال عبد الناصر إلى الحكم في مصر في خلق مناخ قومي تحرري كانت له ارتدادات في البلدان العربية في مجالات متنوعة ومتعددة. ساعد المناخ الجديد في تلبية الحاجة الموضوعية لفئات واسعة من اللبنانيين والعرب المقيمين في لبنان، إلى التعليم العالي، فكانت نشأة جامعة بيروت العربية في العام ١٩٦٠.

اعتمدت هذه الجامعة نظام الانتساب مما جعلها مقصدا لعدد كبير من الطلاب العرب من خارج لبنان(ثلاثة أرباع طلابها قبل الحرب كانوا من الطلاب العرب). وعلى شاكلة الجامعتين الأميركية والقديس يوسف المرتبطتين بمرجعيات عالمية، كان ارتباط جامعة بيروت العربية بجامعة الإسكندرية في مصر. وقد سعى القيّمون على شؤون جامعة بيروت العربية إلى الحد من سيطرة النظام الفرنسي وسيطرة خريجي معهد الحقوق في جامعة القديس يوسف على أوضاع القانون في لبنان، وبالتالي ترسيخ الثقافة العربية في لبنان[٢].

في إطار منطق التوازن الطائفي التنافسي، يندرج الاعتراف بجامعة الروح القدس – الكسليك في العام ١٩٦١، كجامعة يغلب على إدارتها وأساتذتها وطلابها الطابع المسيحي، مقابل جامعة بيروت العربية، التي يغلب على إدارتها وأساتذتها وطلابها الطابع الإسلامي. وبدأت مع تأسيس جامعة الكسليك ملامح انعطاف تاريخي هام في مسيرة الرهبانية المارونية تجلّى لاحقا في تدعيم الطابع الشرقي، وإضعاف الطابع التبشيري القادم من أوروبا؛ وهو ما سيكون له أثر مباشر على الدور التربوي الذي شغلته جامعة القديس يوسف كمركز استقطاب وجسر للتواصل الحضاري مع أوروبا.

أضيف إلى الاعتبارات الدينية–الطائفية، والسياسية اعتبار إثني طائفي، بعد تأسيس جامعة هايكازيان الأرمنية على يد "اتحاد الكنائس الأرمنية الإنجيلية في الشرق الأدنى" في العام ١٩٥٥.

---

(١) صدور القوانين المتعلقة بتنظيم شؤونها وبتفرغ أساتذتها، اكتمال مبنى كلية العلوم في الشويفات، إنشاء كليتي الهندسة والزراعة، كما شهدت ارتفاعا ملحوظا في عدد الطلاب.

(٢) أدّى اختصاص الحقوق عند افتتاحه إلى اعتراض وإضراب نقابة المحامين اللبنانيين المُهيمن عليها من خريجي الجامعة اليسوعية تحت ذريعة الخوف من تدني مستوى الاختصاص والأهم الخشية من سيطرة خريجي الجامعة العربية على نقابة المحامين مستقبلا، ومن المنافسة التي سيشكلونها في سوق العمل؛ وأول تسمية الجامعات بالدكاكين تم استخدامها في العام ١٩٦١ من قبل ريمون إده (نحاس، ١٩٩٧، ص ١٠٠)

ب. الجامعات القديمة النشأة: التكيف مع المستجدات بالانبعاث والتطوير والتجديد

فرضت التطورات السياسية (احتلال فلسطين ونشوء "إسرائيل"، والمناخ القومي التحرري) والتعليمية التي استجدت (خصوصا إنشاء الجامعتين اللبنانية والعربية) على الجامعات القديمة النشأة التطوير والتجديد، وإعادة إحياء كليات معينة.

فمعهد الحكمة العالي لتدريس الحقوق، كأول معهد أنشأه الموارنة للتعليم المدني في العام ١٨٧٥، أقفل في العام ١٩١٣ "تجنبا لمنافسة معهد الحقوق الذي أنشأته الدولة الفرنسية وعهدت بإدارته إلى الآباء اليسوعيين"(بشور،١٩٩٧،ص ٣٧). إلا أن منطق "التوازن" الطائفي السياسي و" التنافس" مع كلية الحقوق في جامعة بيروت العربية أعاد بعثه في العام ١٩٦١.

وضمن المنطق نفسه يمكن إدراج حصول "كلية بيروت للبنات" في العام ١٩٥٥ على الحق بإعطاء الإجازات الجامعية من قبل مجلس أمناء جامعة ولاية نيويورك، ومن ثم الاعتراف بهذه الإجازات رسميا من قبل الحكومة اللبنانية عام ١٩٧٠. بدأت الكلية في العام ١٩٧٣ قبول الطلاب الذكور ما اقتضى تغيير الاسم ليُصبح كلية بيروت الجامعية.

شهدت هذه المرحلة انتهاء احتكار جامعة القديس يوسف، في العام ١٩٧٤، تدريس الحقوق، وإغلاقها لكلية اللاهوت. في المقابل فرضت ضغوط السوق اللبنانية والعربية واحتياجاتها المتزايدة من جهة، والتطورات التي شهدها التعليم العالي من جهة ثانية التوسع في اختصاصات ومناهج دراسية جديدة وتحديث المباني وإضافة مبان جديدة.

والأمر نفسه حدث أيضا في الجامعة الأميركية، خصوصا بعد التغيرات السياسية، التي تأثرت بها الجامعة أكثر من غيرها بسبب انفتاحها بالأساس على الطلاب العرب، وهو ما أدى إلى توسع في برامجها، وازدياد في عدد طلابها واختصاصاتها. فقد حققت الجامعة في هذه الفترة تعمقا بالاتجاه العامودي في عدد محدود من حقول الاختصاص بين أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات (قبول الطلاب للاختصاص العالي ومنح دكتوراه في اختصاصات معينة) إلا أن هذا الإجراء لم يدم طويلا وكان واحدا من الإنجازات التي قضت عليها الحرب. إلا أن التأثير الأهم للتغيرات السياسية طال نظرة الجامعة إلى دورها في لبنان وفي المنطقة وتفاعل طلابها وأساتذتها مع الهموم الوطنية والقومية التي شغلت المنطقة على امتداد هذه الفترة الحرجة (١٩٥٠ – ١٩٧٥).

٣. المرحلة الثالثة: الحرب وانعكاساتها على التعليم العالي

امتدت هذه المرحلة من لحظة اندلاع الحرب الأهلية، وحتى أواسط التسعينيات (١٩٧٥ – ١٩٩٥). قبل الأحداث التي اندلعت في العام ١٩٧٥ في لبنان، كان عدد مؤسّسات التعليم العالي فيه محدودا؛ إلا أن سنوات الحرب شهدت، لأسباب ودوافع مختلفة، تكاثرا ملحوظًا في عدد هذه المؤسّسات ناهز العشرين مؤسسة[1]، وتركت بصماتها عليها، ومن أبرز تلك التأثيرات كان التفريع وما نتج عنه.

أ. التفريع

شكّلت الأحداث الأمنية التي شهدها لبنان سببا موضوعيا لتفريع مؤسسات التعليم العالي المتمركزة بأغلبيتها الساحقة في العاصمة بيروت. فقد أدّى انقطاع التواصل بين المناطق المتحاربة، وصعوبة انتقال الطلاب والأساتذة والإداريين من "المنطقة الشرقية" حيث يقيم معظمهم إلى "المنطقة الغربية"،

(١) حتى العام ١٩٩٦ بلغ "عدد الجامعات ٨ وعدد المعاهد١٣؛ وتوزّع عدد الطلاب على الشكل الآتي: ١٤٪ في الأميركية واليسوعية، وما يقارب الـ ٤٥ ٪ في الجامعة اللبنانية (٤٧ فرعا)، وجامعة بيروت العربية (٢٣٪)، و جامعة الروح القدس، والبلمند، وكلية بيروت الجامعية، وجامعة سيدة اللويزة تضم معا (٤ , ١٢٪) من مجموع الطلاب؛ أما المعاهد الـ ١٣ فهي تضم ٤ , ٤٪ فقط من مجموع الطلاب (بشور،١٩٩٧،ص ١٦).

التي كانت تتمركز فيها معظم الجامعات، إلى التفكير بحل للواقع الأمني المستجد فكان التفريع.

تحقق التفريع في الجامعة اللبنانية بداية في العام ١٩٧٦ بقرار وزاري تم بموجبه إنشاء ست كليات ومعهدين في "المنطقة الشرقية من بيروت"؛ ومن ثم صدر مرسوم اشتراعي في العام ١٩٧٧ قضى بإنشاء وحدات جامعية في بيروت والمحافظات أو فروع لها.

حذت الجامعات الخاصة وللأسباب الأمنية نفسها في البداية حذو الجامعة اللبنانية في التفريع. فقد شكّلت فترة الحرب، وتحديدا في العام ١٩٧٧، بالنسبة لجامعة القديس يوسف فترة التغيير الكبير، فترة توسع، وانتشار، وإعادة تنظيم[١]، كما كانت فترة تساؤلات عن معنى الوجود، وعن الدور الجديد المنتظر من الجامعة، وعن علاقتها بلبنان، كما بالخارج. و طال التفريع الطوعي كلية بيروت الجامعية (الجامعة اللبنانية الأميركية حاليا) في إطار سياسة تغيير، فتوسعت الكلية بافتتاح فرعين لها واحد في مدينة جبيل في العام ١٩٧٨، وآخر في مدينة صيدا في العام ١٩٨٩.

جامعة واحدة هي الجامعة الأميركية في بيروت، نتج التفريع فيها عن "ضغوط قاسية سياسيا وعسكريا" على إدارتها، اضطرتها في العام الجامعي ١٩٧٦-١٩٧٧إلى افتتاح برنامج، وليس فرعا، في "المنطقة الشرقية" من بيروت، ثم توسعت الاختصاصات بسبب ازدياد عدد الطلاب.

بخلاف الجامعة اللبنانية التي تفرعت قسرا وتوسعت به، والجامعة اليسوعية وكلية بيروت الجامعية (الجامعة اللبنانية الأميركية) التي تفرعت طوعا وتوسعت به، شكّل التفريع في الجامعة الأميركية حالة اعتراضية انتهت بدون آثار؛ "فهي تفرعت قسرا إلا أنها قاومت التفريع وحالت دون تحوله إلى دائم، فتغلّبت عليه مع انتهاء الحرب في لبنان"(بشور،١٩٩٧، ص ٥٩). بينما لم تشهد الجامعة العربية في هذه المرحلة تفريعا لها، وكذلك الحال في جامعة الروح القدس- الكسليك.

ب. نتائج التفريع

أدّى التفريع إلى تغيير في التركيبة التنظيمية والإدارية للمؤسسات الجامعية، كما أثّر على المباني والتجهيزات وعلى الطاقات البشرية.

في الجامعة اللبنانية أصبح واضحا بعد سنتين من حرب ١٩٧٥ أنها "سقطت في براثن الحرب، وأن هذه بدأت تلتهم المنجزات التي قد تحققت"(بشور،١٩٩٧، ص ٤٧). فقد تم استحداث منصب مدير فرع، وهو ما عدّل في التسلسل الأكاديمي المتعارف عليه عالميا، وأدى إلى إضعاف سلطة الأقسام الأكاديمية في الكليات لصالح مجالس الوحدات. كما عزّز التفريع في غياب مجلس الجامعة من صلاحيات رئيس الجامعة عبر منحه حق "تقرير التعاقد مع الذين ترشحهم الكليات"... وقد فتح هذا مجال سيطرة رئيس الجامعة، بالتوافق مع وزير التربية بمنح عقود التعاقد لأشخاص مشكوك في أهليتهم (بشور،١٩٩٧)، إلا أن هذه الصلاحيات لم تكن مطلقة، ولم يكن بالإمكان ممارستها بمعزل عن "التوازنات السياسية" بين أطراف السلطة الفاعلة (الموسوي، ٢٠١٣). لم تحجب بعض إيجابيات تفريع الجامعة اللبنانية السلبيات الكثيرة التي نتجت عنه، وخصوصا لجهة تزايد التدخل السياسي في الحياة الأكاديمية وهو ما أدى إلى إضعاف المراقبة والمحاسبة وتراجع مستوى التعليم ونوعيته.

أما التفريع في "جامعة القديس يوسف" وفي كلية بيروت الجامعية[٢] فقد حصل باتجاه مخالف وبنتائج مختلفة كليا عما حصل في الجامعة اللبنانية؛ فبينما أدّى في الجامعتين الأوليين إلى تأسيس

(١) كان يغلب على الجامعة قبل السبعينيات صفة التجمع بين كليات مختلفة، لكل منها استقلالية شبه كاملة، برئاسة رمزية. تحول الأمر بعد ١٩٧٥ إلى إدارة الجامعة من قبل مجلس مركزي.

(٢) تم اتخاذ القرار بتحويلها إلى جامعة بدءا من العام ١٩٩٥، باسم الجامعة اللبنانية الأميركية؛ وتضم ثلاثة أحرام جامعية (بيروت، جبيل، صيدا).

أحرام جامعية في المناطق تضم فروعا لكليات، فإنه أدّى في الثانية إلى افتتاح فروع متعددة للكليات في المناطق من دون أي علاقة أو ترابط مباشر بينها.

والتأثير الأقوى للتفريع أصاب الهيئة التعليمية والكادرات الإدارية، حيث تشتت الأساتذة والإداريون بين مراكز الجامعات وفروعها المستحدثة، وهو ما انعكس سلبا على المستوى التعليمي فيها. فعملية تلبية حاجات الفروع بسبب التوسع استقطبت إلى أصحاب الكفاءات عددا مهما من غير الكفوئين، وهو ما اثر سلبا على نوعية التعليم العالي ككل في لبنان، التي تأثرت أيضا بهجرة بعض أعضاء الهيئة التعليمية لأسباب أمنية أو معيشية.

كذلك أدى التوسع في استقطاب الطلاب في المناطق إلى تسهيل شروط قبولهم من أجل تأمين تشغيل الفروع الجديدة وهو ما ساهم في تراجع نوعية التعليم. يضاف إلى ذلك مفاعيل سلبية أخرى على الجامعات التي كان يؤمها طلاب من خارج لبنان، وخصوصا الطلاب العرب، حيث امتنع معظم هؤلاء، مع بداية الحرب، عن الالتحاق بالجامعات في لبنان.

أما على المستوى الأكاديمي فلم تمنع الحرب الجامعة اللبنانية من التوسع في الاختصاصات أفقيا وعاموديا. فالكليات التطبيقية، كالهندسة والزراعة، التي أنشئت قبل الحرب بدأت التدريس أثناء الحرب، واستكملت بكلية العلوم الطبية في العام ١٩٨٣، وبذلك تم كسر احتكار الجامعات الخاصة التاريخي لهذه الاختصاصات التطبيقية. وفي عزّ الحرب تم إصدار المرسوم رقم ٩٠٠ بتاريخ ٤/ ٨/ ١٩٨٣، الذي يحدد "النظام العام لشهادة الدكتوراه اللبنانية".

أما التغير الأكاديمي في جامعة القديس يوسف فتجلّى في إلغاء كلية اللاهوت بعد تحولها إلى الاتجاه العلماني، وإلغاء معهد الآداب الشرقية؛ واستعيض عن الأول بمؤسسات ومعاهد للدراسة والبحث في الشؤون الدينية، وعن الثاني بدوائر ومعاهد أصبحت تابعة لكلية الآداب والعلوم الإنسانية. والتغيّر الأهم مع بداية الحرب كان في التشديد على الهوية اللبنانية للجامعة بعد أن كانت لمدة قرن بعثة تبشيرية. وقد سعت إلى تطوير الثقافة التي يُعبّر عنها باللغة العربية بعد أن اقتصرت لمدة قرن على تطوير الثقافة التي يُعبّر عنها باللغة الفرنسية حصرا؛ كذلك انفتحت بعد تفريعها على فئات اجتماعية جديدة وعلى طوائف جديدة.

على الرغم من تأخير خطط جامعة بيروت العربية في التوسع والتطوير، إلا أن ذلك لم يمنعها من افتتاح كليتي الهندسة والعلوم في السنوات الأولى بعد اندلاع الحرب؛ كما افتتحت قبل انتهاء الحرب كلية للصيدلة.

أما جامعة الروح القدس- الكسليك فقد بدأت تحتل مكانا في بؤرة الضوء بعد شهور قليلة من اندلاع الحرب كمعقل للفكر الكاثوليكي الشرقي (الماروني) وذلك بسبب انكماش المجال اللاهوتي في اليسوعية، وتكريسها كمركز وحيد في لبنان لتعليم اللاهوت العالي.

ت. جامعات جديدة خلال الحرب

في زمن الحرب و بسببها نشأت بعض الجامعات وتغيّرت بعض المعادلات التاريخية. لقد فعلت الحرب فعلها فأحدثت الاختراق الكبير للمناطق المارونية الكاثوليكية من قبل كلية بيروت الجامعية (البروتستانتية) التي احتضنت مركز سيدة اللويزة (الرهبانية المارونية المريمية) لمدة تسع سنوات (١٩٧٨-١٩٨٧)؛ وقد أفضى ذلك الاحتضان إلى اضطرار الحماة التاريخيين للغة والثقافة الفرنسيتين، لاعتماد، للمرة الأولى، المنهاج الأميركي واللغة الإنكليزية كلغة تدريس. ثم تحوّلت جامعة سيدة اللويزة إلى جامعة مستقلة، وتوسّعت وأنشأت فرعين لها واحداً في دير القمر وآخر في بلدة برسا في

الكورة.

تنوّعت مبررات اختراق المنهاج الأميركي للمناطق المارونية الكاثوليكية[١] ؛ ومنها أن الحرب اللبنانية دفعت بالعديد من الخريجين للهجرة، كانت وجهتهم خصوصا إلى دول الخليج التي كانت تشهد ازدهارا غير مسبوق بسبب ارتفاع عائدات النفط؛ و لغة الأعمال المعتمدة في هذه الدول هي الإنكليزية، لذلك كان لا بد من التكيف مع الواقع الجديد في عملية إعداد الطلاب. وقد ترافق ذلك مع تراجع النفوذ الفرنسي لصالح النفوذ الأميركي مما أتاح هامشا لإحدى الرهبانيات (الرهبنة المارونية المريمية) بكسر التقاليد واعتماد المنهج الأميركي.

خلال الحرب، وفي ظل التجاذبات الطائفية المتفاقمة، حصلت جامعة البلمند (التابعة للطائفة الأرثوذكسية) على الترخيص في العام ١٩٨٨، و بلغ عدد كلياتها خمساً في العام ١٩٩٦، بعد أن ضمت إليها الأكاديمية اللبنانية للفنون الجميلة – الألبا، التي تأسست في العام ١٩٣٧. ابتدعت هذه الجامعة صيغة تعايش أكاديمية فريدة، جَمَعَت بين اللغتين والثقافتين الأجنبيتين الإنكليزية والفرنسية. فأنشأت كليات تدرس اختصاصاتها بالفرنسية وأخرى بالإنكليزية وثالثة بالفرنسية والإنكليزية معا، وهكذا تعزّز موقع اللغة الإنكليزية والمنهج الأميركي في المناطق المسيحية.

ولأن البعد الطائفي شكل بعدا أساسيا في التأسيس والترخيص للجامعات، فقد سبق تأسيس جامعتي سيدة اللويزة والبلمند، والاعتراف بهما رسميا، صدور مرسومين عام ١٩٨٦ بإنشاء سبع كليات ومعاهد إسلامية[٢]، أو الاعتراف بها؛ وتلاهما إنشاء جامعتين في طرابلس، جامعة الجنان (إسلامية) وجامعة المنار (النفوذ السياسي)[٣]. و كان قد سبق كل ذلك الترخيص لمعاهد لاهوتية وكليات دينية مسيحية.

أكّدت الدفعة الجديدة من الجامعات، التي رُخّص لها أثناء الحرب، أهمية التوازن الطائفي–السياسي في منح التراخيص للجامعات؛ وبداية تجيير النفوذ السياسي للمسؤول للحصول على حصة في سوق التعليم. أما علاقة الدولة، المنهكة والمفككة بسبب الحرب، بمؤسسات التعليم العالي فقد اتسمت بالعجز والضعف[٤] والاكتفاء بدور سلبي يتجلى في قوننة المساومات والتوازنات الطائفية، من دون أي سعي جدي لتنظيم هذا القطاع وأي قدرة على المراقبة والمحاسبة.

٤. المرحلة الرابعة: مرحلة خصخصة التعليم العالي وسلعنته

امتدت هذه المرحلة من العام ١٩٩٦ إلى العام ٢٠١٠ وهي شكّلت مرحلة التوسع الكبير والمنفلت في تأسيس الجامعات الخاصة. "... شهد التعليم العالي، في النصف الثاني من عقد التسعينيّات... حركة توسّع ملحوظةً في عدد الجامعات والكليّات والمعاهد، وأحجامها، واختصاصاتها، وشهاداتها، وطلاّبها، وخرّيجيها، تجاوزت التوسّع الذي عرفه هذا التعليم طوال قرن من الزمن، بعد أن رخّصت الحكومة، في حقبة زمنيّة محدّدة (١٩٩٦ ـ ٢٠٠١) لثلاثة وعشرين كليّةً أو معهدًا جامعيًّا أو جامعة،

(١) كعدم وجود أية جامعة كاثوليكية تعتمد الأسلوب الأميركي في التعليم في المناطق المسيحية، واضطرار تلامذة المدارس الكاثوليكية للالتحاق بجامعات لا تتوافر فيها الروح والحضارة المسيحية اللبنانية (بشور،١٩٩٧).

(٢) كلية الشريعة الإسلامية، كلية الإمام الأوزاعي للدراسات الإسلامية، كلية إدارة الأعمال الإسلامية، معهد طرابلس الجامعي للدراسات الإسلامية، المعهد العالي للدراسات الإسلامية، معهد التمريض العالي الوطني، المعهد العالي لإعداد المعلمين.

(٣) باشرت جامعة الجنان عملها في العام ١٩٨٨ بدون ترخيص رسمي (رخّص لها في العام ١٩٩٦)، وجامعة المنار (مؤسسة رشيد كرامي للتعليم العالي) تأسست في العام ١٩٩٠ إلا أنها لم تمارس نشاطها إلا في العام ٢٠٠٣.

(٤) من مؤشرات هذا الضعف بدء التدريس في بعض الجامعات من دون ترخيص، والترخيص لجامعات من دون أن تمارس التعليم لفترة من الزمن.

وحوّلت كليّات إلى جامعات، وأجازت إنشاءَ عشرات الكليّات والمعاهد الجديدة داخل الجامعات القائمة قبل هذا التاريخ، فتضاعف عدد المؤسّسات العاملة في لبنان من ٢٢ إلى ٤١، وارتفع عدد الطلاّب..."(الكنيسة المارونية وعالم اليوم)؛

احتضنت بيروت الكبرى الكتلة الأكبر من مؤسسات التعليم العالي المرخص لها حديثا، وهي تقدم خيارات أوسع من تلك التي تقدمها فروع المناطق. كما أن بعض المؤسسات التعليمية القديمة قامت بالتوسع بشكل أفقي خارج مقارها الرئيسية.

لم يقتصر الأمر على الترخيص لمؤسسات جديدة بعد الحرب، بل عمد بعضها إلى اتخاذ خطوات توسعية كبيرة بإضافة معاهد وكليات جديدة إليها، وبعضها الآخر إلى تغيير وضعها القانوني لتصبح جامعة، بينما بقي البعض الآخر على حجمه الأساسي. وتجدر الإشارة إلى أن بعض مؤسسات التعليم العالي الخاص باشرت نشاطها قبل نيل الترخيص الكامل من الجهات المعنية، وهي ممارسة قديمة حصلت قبل الحرب وأثناءها أيضا. فـ" ظاهرة الانتشار والتفرع تتم في الغالب من دون الحصول على التراخيص المطلوبة، وهي عملية بغالبها تجارية تهدف إلى الاستحواذ على أكبر حصة من سوق التعليم العالي الآخذ في النمو"(مؤسسة مهنا،٢٠١٠،ص ٤٠).

ثانيا: التطور الكمي للتعليم العالي وعوامله

١. ظروف التطور الكمي

"شكلت انطلاقة التعليم العالي الخاص في العالم كله إحدى السمات الأقوى أثرا في العقود الأخيرة. فمؤسسات التعليم العالي الخاصة حاليا التي بمعظمها تبغي الربح... تشكل القطاع الذي شهد توسعا سريعا... يتعلّم في القطاع الخاص أكثر من نصف الطلاب في العالم.... ويشهد الشرق الأوسط وأفريقيا الشمالية أيضا أعدادا متزايدة من المسجلين في التعليم الخاص، فقد تزايد عدد "الجامعات الأميركية" في مصر، والأردن، وبيروت، وفي أماكن أخرى" Altbach, Rumbley:2009.

كيف انعكست هذه التحولات العالمية على التعليم العالي الخاص في لبنان؟

تبنّى لبنان بعد اتفاق الطائف، وتحديدا مع وصول رفيق الحريري إلى رئاسة الوزراء، في العام ١٩٩٢، السياسة الاقتصادية النيوليبرالية. وقد سهّلت الحكومات المتعاقبة التي تولّى رئاستها التحوّل في بنى التعليم عبر تسهيل إنشاء مؤسسات تعليم عال تبغي الربح.

أدت سياسة إعادة الإعمار، بعد حرب مدمّرة، إلى ارتفاع كبير في المديونية العامة للدولة؛ وقد اتخذ هذا الواقع كمبرّر لتقليص نفقاتها، خصوصا في المجال الاجتماعي؛ في الوقت نفسه تزايدت الدعوات إلى خصخصة المرافق العامة و الاستثمار فيها، ومنها في قطاع التعليم العالي، للتخفيف من أعباء الدولة، خصوصا بعد الازدياد الملفت في الطلب على التعليم العالي، الذي "ارتفع من حوالي ثمانين ألف طالب في العام (١٩٩٥ـ١٩٩٦) إلى ما يناهز مئةً وثلاثين ألف طالبٍ في العام (٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٣)، وإلى ١٨٠,٨٥٠ طالبا وطالبة في العام ٢٠٠٩-٢٠١٠.

وقد شجّع السعي إلى إعادة إحياء دور لبنان التقليدي، باعتباره جامعة الشرق الأوسط، على انتشار مؤسسات التعليم العالي الخاص، بعد أن كان الحريري قد بادر إلى إعطاء آلاف الطلاب منحا للتخصص الجامعي، داخل لبنان وخارجه، الذين شكّلوا الخميرة التي سيعتمد على بعض منها لتلبية حاجات قطاع التعليم العالي؛ وعزّزت الأحداث التي وقعت في ١١ أيلول ٢٠٠١، "وما خلفته من معاملة سيئة للعرب، عامل استقطاب لطلاب وأساتذة (عودة ١٤٠٠ أستاذ)، فتعاقدت الجامعات الخاصة مع عدد كبير منهم"(اللواء،٢٠١٠، عدد خاص، ص٥٨).

استمرت الأسباب الطائفية تلعب دورها، فبعد أن أقامت معظم الطوائف في لبنان مؤسسات تعليم عال لها، انضم الشيعة إلى الركب بعد أن تعزز وزنهم الديموغرافي والسياسي والتعليمي والمالي، سوق التعليم العالي، وأسّسوا جامعتين: الجامعة الإسلامية في بيروت، وكلية الرسول الأعظم للعلوم الصحية.

لقد حصل "تبدل في النظرة، منذ بضعة عقود، إلى التعليم العالي كخير عام، من خلال مساهمته برفاهية المجتمع عبر تعليم المواطنين، وتحسين الرأسمال البشري، وتشجيع المشاركة المدنية، ومساعدة التنمية الاقتصادية، والنظر إليه كخير خاص يفيد الأفراد خصوصا، ويعني بالتالي أن على الطلاب والمؤسسات الجامعية أن يتحملوا جزءا كبيرا من كلفة التعليم ما بعد الثانوي"(Altbach, Rumbley:2009). هذا التبدل الذي نتج عن "الشح في الموارد الناتج عن ازدياد جمهور التعليم العالي، والذي بات يفرض على أنظمة التعليم العالي ومؤسساته أن تؤمن أكثر فأكثر جزءا مهما من أعبائها الخاصة، ... وكذلك بسبب تعميم التوجه الهادف إلى التوسع في خصخصة الخدمات التي كانت تؤمنها الدولة سابقا(Altbach, Rumbley:2009) وكذلك فإن الحاجة إلى تمويل البحوث أدّى إلى التوجه " لأن يتحمل التمويل الخاص جزءا من حاجات التعليم العالي" (Dizambourg, 2007)، هذه الأسباب أدّت إلى التطور الكمي لمؤسسات التعليم العالي الخاص.

ضمن هذا المنطق الجديد يندرج التضييق الحكومي على التعليم الحكومي، الذي تجلّى في إجراءات عديدة أبرزها: محدودية الطاقة الاستيعابية للكليات التطبيقية في الجامعة اللبنانية التي لا تضم سوى ٣٠٪ من مجموع طلاب الجامعة، والتي يتقدّم إلى امتحانات الدخول فيها الآلاف سنويا، فيتحول غير المقبولين إلى الجامعات الخاصة. أضف إلى ذلك أن الاختصاصات غير التطبيقية المهيمنة في الجامعة اللبنانية ويتابعها ٧٠٪ من الطلاب تعاني من مشكلات عديدة، ليس أقلها ضعف تكوين الطلاب باللغات الأجنبية، وعدم التدريب والتأهيل المستمرين للهيئة التعليمية، والتباطؤ في توفير التجهيزات والمرافق اللازمة من مبان ومختبرات ومكتبات وغيرها، وعدم المرونة في تطوير المناهج التعليمية، إلى التضييق المالي على الجامعة وغيرها؛ هذه المشاكل، أو بعضها، أدّت إلى تحركات وإضرابات دورية في الجامعة، انعكست سلبيا على عملية التعليم فيها، وعلى صورتها لدى بعض الطلاب وأهاليهم، وهو ما يشكل عامل إبعاد لطلاب عن الالتحاق بهذه الكليات في الجامعة اللبنانية، فتستفيد الجامعات الخاصة من محدودية استيعاب الكليات التطبيقية ومن مشكلات الكليات غير التطبيقية.

في المقابل "إن تأسيس جامعات خاصة يستجيب أولا للإكراه المالي، ولكنه أيضا يشكل إحدى الوسائل المستخدمة للحث على تحسين النوعية في الأنظمة العامة للتعليم العالي، عبر إقامة ديناميات منافسة- داخلية أو بالقرب - مكملة للمنافسات الدولية بين الأنظمة الجامعية الوطنية" (Dizambourg, 2007).

كما أن الجامعات الخاصة تتسم بالمرونة التي تخولها أن تتجاوب بسرعة في تكييف برامجها ومناهجها مع التطورات الحاصلة في سوق العمل، وخصوصا المهن الجديدة (تكنولوجيا، إدارة أعمال ومالية ومعلوماتية الخ) (اللواء،٢٠٠٩)، إضافة إلى توفير برامج ومناهج معتمدة من قبل الجامعات الأميركية والأوروبية ومعترف بها، وإقامة شراكات معها وتعاون، وتقديم تسهيلات للطلاب من خلال تأمين عمل جزئي، وتوفير منح للمتفوقين من مؤسسات ومن مانحين، وتوفير حسومات معينة، وكذلك

تأمين بعض المصارف لنظام القرض للتعليم(١)، كذلك عدم التشـدد في القبول لدى معظم الجامعات المنشـأة حديثا؛ كل ذلك شـجّع الطلاب- الزبائن على الانتساب إلى هذه الجامعات الخاصة وتجنب تكاليف السفر إلى الخارج و أميركا مثلا.

٢. تطوّر توزع الطلاب حسب القطاع والجامعة

كان عدد المسـجلين في جميع مؤسسـات التعليم العالي في لبنان ١٠٩ ,٨٧ طالبا وطالبة في العام ١٩٩٤-١٩٩٥، وارتفع الى ٨٥٠ ,١٨٠ طالبا وطالبة في العام ٢٠٠٩-٢٠١٠. شـكّلت حصة الجامعة اللبنانية من مجموع طلاب التعليم العالي على التوالي ٢٧.٦ ٪ في العام ١٩٧٢-١٩٧٣ قبل الحرب، وارتفعـت إلـى ٣٧.٢٪ في العام ١٩٨٢- ١٩٨٣ أثناء الحرب، ثم إلـى ٤٥ ٪ في العام ١٩٩٢-١٩٩٣ بعـد الحرب مباشـرة؛ لتتراجع فـي العام ٢٠٠٩- ٢٠١٠ إلـى ٤٢.١ ٪ على الرغم مـن الزيادة في عدد طلابها.

تصدّرت جامعة بيروت العربية بنسـبة ٩.٣٪[٢] في العام ٢٠٠٩-٢٠١٠، حصة الجامعات الخاصة التـي أنشـئت قبـل ١٩٩٦، تليهـا حصـة جامعة القديـس يوسـف ٥.٣٪، والجامعـة الأميركيـة ٤.٣٪، فالكسليك ٣.٩٪ ، فسيدة اللويزة والجامعة الإسلامية واللبنانية الأميركية بنسبة ٣.٢٪ لكل منها.

إلا أنـه تم رصد تفـاوت في الزيادة في عدد الطـلاب بين الجامعات الخاصة؛ فقـد تضاعفت أعداد جامعة الروح القدس ١٨ مرة بين أعوام ١٩٧٢-١٩٧٣ و٢٠٠٩-٢٠١٠، تلتها جامعة سـيدة اللويزة بـ ١٦ ضعفـا ونصف، فجامعة البلمند بـ ١٥ ضعفا، وجامعـة الحكمة بـ ١٠ أضعاف، ثم الجامعة اللبنانية الأميركية بـ ٦ أضعاف والجامعة الأميركية بضعفين.

إلا أن حصة هذه الجامعات قد تراجعت لصالح الجامعات التي أنشئت بعد الـ ١٩٩٦؛ فبينما كانت تسـتقطب مجتمعة ما نسـبته ٤٩.٩٪"(الأمين، ١٩٩٧، ص ٤٩٧) تراجعـت حصتها في العام ٢٠٠٩-٢٠١٠ إلى ٣١.٣ ٪، وإذا ما احتُسبت حصة الجامعة اللبنانية التي تضاعفت ٥ مرات والتي بلغت٤٢.١ ٪، فتُقدّر حصة الجامعات الخاصة الحديثة النشأة بـ ٢٦.٤ ٪ من مجموع طلاب لبنان.

والتفاوت طال أيضا توزع الحصص بين الجامعات الحديثة النشـأة من مجموع الطلاب، فبينما بلغ عـدد طـلاب الجامعة اللبنانية الدولية ١٣ ,٧٠٦ في العام ٢٠٠٩- ٢٠١٠ ، لم يتجاوز عدد الطلاب في كل من ١٦ جامعة ومعهدا الـ ١٠٠٠، ومن بينها ٧ لم يتجاوز عدد الطلاب في كل منها الـ ٢٠٠ طالب وطالبة.

٣. تطوّر توزع الطلاب حسب الجنس

يكشـف التطور التاريخي لأعداد الطلاب الجامعيين عن تعديل في التركيبة بحسـب الجنس لصالح الإنـاث. حصـل هـذا التعديل في فتـرة الحرب وبعدهـا. وتؤكد المقارنـة بين النسـب الإجمالية ما بين ١٩٨٢-١٩٨٣ وبيـن ١٩٩٢ و١٩٩٣ هـذه الواقعة. فقد انخفضت نسـبة الذكـور من ٦٢.٧ ٪ في العام ٨٢-٨٣ لتصـل إلـى ٥٦٪ فـي العام ١٩٩٢-١٩٩٣، بينما ارتفعت نسـبة الإناث مـن ٣٢.٣٪ في العام ١٩٨٢-١٩٨٣ إلى ٤٤٪ في العام ١٩٩٢-١٩٩٣. ظاهرة التأنيث لم تعمّ الجامعات كلها. إن اختلال

(١) تعميم لحاكم مصرف لبنان صدر في ٩ أيار ٢٠٠٩ يقدم فيه حوافز للمصارف التجارية التي تعطي الطلاب قروضا بالليرة اللبنانية لمتابعة الدراسة في مؤسسات التعليم العالي
"http://www.multidataonline.com/article/1109930/print

(٢) جامعة بيروت العربية هي الجامعة الوحيدة التي شهدت تراجعا حادا جدا فبعد أن بلغت حصتها ٢٣.١٪ في العام ١٩٩٤- ١٩٩٥(الأمين، ١٩٩٧، ص ٤٩٦) تراجعت إلى ٩.٣٪.

الميزان لصالح الإناث تم رصده في الجامعة اللبنانية؛ فقد تراجعت نسبة الذكور من ٧٤٪ قبل الحرب، إلى ٤٩.٨ ٪ في العام ١٩٩٢-١٩٩٣، ثم إلى ٣٤.٨٪ في العام ٢٠٠٩-٢٠١٠.

يُفسّر ارتفاع النسبة الإجمالية للإناث في التعليم العالي، بالحصة العالية لهن في الجامعة اللبنانية[1]، نتيجة انتشارها في المناطق اللبنانية كافة، و مجانية التعليم فيها، واهتمام أكبر من الأهل بتعليم أولادهم/ ن. أما الاتجاه العام في الجامعات الخاصة فيميل لصالح الذكور الذين يشكلون ٥٥٪، مقابل ٤٥٪ للإناث. وتمّت ملاحظة تمايز بين الجامعات والمعاهد الخاصة، حيث معظمها يسجل ارتفاعا في نسبة الذكور مقابل قلة منها فيها أرجحية للإناث. وتُفسّر أرجحية عدد الذكور في الجامعات الخاصة بالتمييز الجندري لدى بعض الأسر، من أصول شعبية أو متوسطة الحال وما دون، انطلاقا من أن تسجيل الذكور في هذه الجامعات (الجامعة الإسلامية في لبنان، الجامعة اللبنانية الدولية، وجامعة سيدة اللويزة والجامعة الأنطونية) يُعدّ استثمارا جيدا في "الموارد البشرية"، من أجل ضمان مستقبل الأسرة. ويؤكّد الاتجاه المعاكس، أي أرجحية عدد الإناث، الذي تم رصده في جامعات عريقة (جامعة القديس يوسف، وجامعة الروح القدس)، أو النسب المتقاربة جدا بين الجنسين (الجامعة الأميركية، الجامعة اللبنانية الأميركية، جامعة البلمند)،على عدم التمييز بين الجنسين في فرص التعليم.

أما لجهة الاختصاصات والجنس فتبين معطيات العام ٢٠٠٩-٢٠١٠ أن العلوم الهندسية ما زالت تجذب الذكور أكثر من الإناث (١١,٩٠٠ ذكرا مقابل ٣,٧٧٨ أنثى)، أي ما يقارب الثلاثة أضعاف؛ مع الإشارة إلى أن العلوم الهندسية كانت لفترة طويلة حكرا على الذكور، إلا أنها بدأت تشهد حضورا، لا بل أرجحية للإناث في بعض اختصاصاتها، كالهندسة الداخلية، التي تضم ٢,٣٢٥ أنثى مقابل ٧٢٠ ذكرا. وكذلك اختصاص الحقوق حيث يلتحق به ٤,٨٦٢ ذكرا مقابل ١,٣٥٤ أنثى.

أما التقارب بين الجنسين فيبرز في اختصاص إدارة الأعمال، وفي اختصاصات البنوك والتمويل والمحاسبة والاقتصاد وما شاكل. كما يشمل التقارب اختصاصات الرسم والتمثيل والموسيقى، والعلوم الطبية التي تضم ١,٣٩١ طبيبا مقابل ١,٠٩٢ طبيبة، و٣٤٥ طبيب أسنان مقابل ٣٦٤ طبيبة أسنان، واختصاص الدراسات الإسلامية (٦٣٩,٣ ذكور مقابل ١٧٠,٣ إناث) وهو من الاختصاصات الجديدة نسويا.

أما الاختصاصات التي فيها أرجحية للإناث على الذكور فتشمل المهن الصحية والمخبرية (٩٨٢,٤ أنثى مقابل ٢٨٢,٢ للذكور). وكذلك الأمر في مهن التعليم والتربية على أنواعها؛ وفي مهن الترجمة واللغات والآداب؛ وكذلك في مهن الصحافة والإذاعة والتلفزيون والإعلام؛ وفي العلاقات العامة والإعلان وتصميم الإعلان. وكذلك في اختصاص التغذية، وهو من الاختصاصات التي تلقى إقبالا أنثويا لافتًا (١,٦٤٥ أنثى مقابل ٤٧ ذكرا).

٤. تطوّر توزع الطلاب حسب الجنسية

تميّز التعليم العالي في لبنان قبل الحرب باستقطابه لنسبة كبيرة من غير اللبنانيين. وتميّزت تركيبة بعض الجامعات بالنسبة الكبيرة من غير اللبنانيين، وخصوصا في جامعة بيروت العربية، والجامعة الأميركية، وكلية بيروت الجامعية (الجامعة اللبنانية الأميركية حاليا) والجامعة اللبنانية وجامعة الإمام الأوزاعي.

---

(١) تضم الجامعة اللبنانية ٦٥.٢٪ إناثا و ٣٤.٨ ٪ ذكورا وهو خلاف تركيبة قطاع التعليم العالي الخاص الذي يضم ٤٥٪ إناثا مقابل ٥٥٪ ذكورا.

شكلت نسبة الطلاب غير اللبنانيين ٥٤.٤ ٪ من مجموع طلاب التعليم العالي في لبنان في العام ١٩٧٢-١٩٧٣. وارتبطت ظاهرة الاستقطاب التعليمي قبل الحرب بدور لبنان كجامعة للشرق الأوسط، وبالوجود الفلسطيني الكثيف في لبنان؛ و في العام ١٩٨٢-١٩٨٣، أي خلال الحرب، تدنت النسبة إلى ٤٠.٤ ٪، ثم في العام ١٩٩٢-١٩٩٣ تراجعت إلى ٢٩.٥ ٪، لتنخفض مجددا في العام ٢٠٠٩-٢٠١٠ إلى ١٦.٢٪.

شكلت نسبة غير اللبنانيين في جامعة بيروت العربية النسبة الأهم بين جامعات لبنان، كانت بمقدار ٨٩.٢٪ في العام ١٩٧٢-١٩٧٣ لكنها انخفضت في العام ٢٠٠٩-٢٠١٠ إلى ٥٣.٩٪. إذ طال التراجع الجامعة الأميركية في بيروت حيث شكّلت نسبة الطلاب غير اللبنانيين فيها ٤٦.٢ ٪ في العام ١٩٧٢-١٩٧٣، ثم تدنت إلى ١٣.٦٪ في العام ١٩٩٢-١٩٩٣، لترتفع مجددا إلى ٢٠.٨٪ في العام ٢٠٠٩-٢٠١٠. كذلك شهدت كلية بيروت الجامعية (الجامعة اللبنانية الأميركية) وضعا مماثلا للجامعة الأميركية.

يعود التراجع في أعداد الطلاب غير اللبنانيين إلى الأوضاع الأمنية غير المستقرة خلال حرب ١٩٧٥-١٩٩٠، وإلى أن الطلاب العرب عموما والفلسطينيين المقيمين في لبنان خصوصا غادروا في قسم كبير منهم بعد الغزو الإسرائيلي لبيروت في العام ١٩٨٢، وخروج المقاومة الفلسطينية من لبنان.

المنحى التراجعي في عدد الطلاب غير اللبنانيين لم يشمل الجامعات كافة في لبنان، حيث شهد البعض منها زيادة في نسبتهم. فقد استمرت ثلاث جامعات في العام ٢٠٠٩-٢٠١٠ تضم نسبة من الطلاب غير اللبنانيين أعلى من اللبنانيين. فإلى جامعة بيروت العربية، التي استقطبت منذ الستينيات طلابا غير لبنانيين، استقطبت جامعات إسلامية حديثة النشأة، بسبب توجهاتها الأيديولوجية، و شبكة العلاقات التي تقيمها مرجعية المؤسسة الجامعية مع هيئات مماثلة في العالم العربي والإسلامي[1]. كذلك فإن إعادة الاستقطاب الخجولة لبعض الجامعات العريقة للطلاب العرب بعد الحرب تعدّ مؤشرا على أنه ما زال لدى لبنان قدرة على الجذب.

ثالثا: الاعتبارات السياسية والتشريعية لإنشاء مؤسسات التعليم العالي الخاص

أول نص قانوني لتنظيم التعليم العالي في لبنان وُضع في العام ١٩٦١، وجاء فيه: "يؤمن التعليم العالي الخاص مؤسسات لبنانية أو أجنبية يتولى شؤونها أشخاص معنويون بإشراف الدولة وفقا للشروط التي يحددها القانون" (المادة ٣) و "لا يحق لأي مؤسسة للتعليم العالي أن تمارس عملها قبل الحصول على ترخيص مسبق"(المادة٨) و"تعتبر مرخصة قانونا المؤسسات الخاصة للتعليم العالي القائمة في لبنان والتي تمارس عملها ممارسة فعلية قبل نشر القانون "(المادة ١٧) (العويط،،١٩٩٧، ص٩٨). كما نصّت المادة ١٢ منه على ضرورة صدور مرسوم تطبيقي خلال سنة يحدّد شروط ومواصفات ومعايير الترخيص بإنشاء مؤسسات جديدة للتعليم العالي الخاص، إلا أن المرسوم الموعود (رقم ٩٢٧٤) لم يصدر إلا في العام ١٩٩٦.

إن التأخر لمدة ٣٥ سنة لإصدار المرسوم التطبيقي، يثير التساؤل حول مدى أهمية القوانين والتشريعات إن لم تجد سبيلها إلى التنفيذ وعن دور تغاضي، أو تواطؤ، السلطة السياسية، كمرجعية وطنية، في ذلك .

---

(١) شكلت نسبة غير اللبنانيين في جامعة بيروت العربية ٥٣.٩٪، وفي كلية الإمام الأوزاعي للدراسات الإسلامية وكلية إدارة الأعمال ٨٥.٥٪، وفي جامعة الجنان ٥٤.٩٪. وبلغت في الجامعة الإسلامية في لبنان نسبة ٣٦.٢ ٪ .

يتبيّـن مـن مراجعة تاريخ التعليـم العالي في لبنان أن بعض الجامعات الخاصة نشـأت قبل تأسـيس الدولة اللبنانية؛ وقد تم تشريعها لاحقا من دون إجراء أي تقييم لدورها. كما تبيّن عدم احترام السلطات للقانون (المادة الثامنة) حيث تأسّست جامعات ومارست عملها قبل الترخيص لها، سواء قبل الحرب، أم خلالهـا أم بعدهـا. كذلك هناك جامعات رخّص لها ولم تمارس عملها بعد، أو مارسـته بعد سـنوات من الترخيص.

فقـرار الترخيص للجامعـات من صلاحية مجلس الـوزراء، ودور اللجنة الفنية فيه دور استشـاري، وهذا يعني أن الاعتبارات السياسية تتصدّر الاعتبارات الأخرى في إنشاء مؤسسات التعليم العالي؛ وما القول إنه "منذ العام ٢٠٠٢ لم يأخذ مجلس التعليم العالي بتوصية تخالف رأي اللجنة الفنية"(الاقتصاد والأعمال، ٢٠١٠)، إلا دليل على أن المجلس سبق أن اتخذ توصيات مخالفة لرأي المجلس قبل العام ٢٠٠٢، وهي الفترة التي تأسست فيها الأغلبية الساحقة من الجامعات الخاصة!

إلا أن الاعتبارات السياسية لم تكن منفصلة عن اعتبارات أخرى؛ حيث تبين أن "الهيئات (المعنوية) التي أنشأت مؤسسات التعليم العالي الخاص في لبنان تكاد تكون كلها هيئات دينية" (العويط،،١٩٩٧، ص١١٨). فالترخيـص للجامعـات في لبنان يبنى على التسـويات، و"قاعدة التسـوية هذه تفرض دوما الترخيص للمؤسسـات على أساس "السـلة"، على طريقة التعيينات الإدارية " (الأمين،١٩٩٧،ص ص ٦١٨-٦١٩)؛ سلة تأخذ في الاعتبار مرجعية المؤسسات، التي تكون إما دولة، أو جماعة دينية.

أمـا الجديـد الـذي أضيـف فـي التسـعينيات إلـى الاعتبـارات السياسـية والطائفية، التـي تحكمت بالتراخيـص للجامعـات الخاصـة، فكان بروز الاعتبـارات المصلحيـة الخاصة فـ "الغايـة التجارية من تأسـيس بعض الجامعات ليسـت خافية على أحد" (مقابلة مدير عام التعليم العالي)، حيث هدف بعض الـ "جامعات للاسـتثمار المالي قبل التربوي والعلمـي.... فتبدلت طبيعة الدور المنوط بالتعليم العالي في لبنان"(مؤسسـة مهنا، ٢٠١٠). كذلك فإن شـرط مرجعية الأشـخاص المعنويين، والذي كان تقديرا من المشـرّع لخطورة منح أفراد هذا الحق على أهداف مؤسسـات التعليم العالي ومستواها وديمومتها، والذي تم احترامه قبل العام ١٩٩٦، تم التغاضي عنه بعد ذاك حيث "للأسف هناك الكثير من المؤسسات يديرها شـخص، والهيئات فيها شكلية، وهذا يتعارض مع مبدأ الفصل بين الملكية والإدارة الأكاديمية. كما يشـترط القانون تشكيل مجلس للجامعة، ووضع نظام للعاملين فيها، ونظام للهيئة التعليمية، إلا أنه للأسف هناك مؤسسات مخالفة"(مقابلة مع مديرعام التعليم العالي)[1].

إن تأسـف مديـر التعليم العالي ما هو إلا مؤشـر صارخ علـى قصور وضعـف دور الدولة في تنظيم التعليم العالي الخاص ومراقبته ومحاسـبته. فالعلاقة بين الدولة والجامعات الخاصة تحصل " في ظل غيـاب سياسـة وطنية للتعليم العالي واحتـكام القطاع لقانون قديم، بالإضافة إلـى ما هو عليه الحال من انعدام آليات المراجعة والرقابة الرسـمية"(مؤسسـة مهنا،٢٠١٠،ص١٧) وهو ما يؤدي إلى تسيب هذا القطـاع. فقصـور الدولة التنظيمي والتشـريعي والرقابـي يرجع في جزء كبير منه إلـى ضعف حضورها تاريخيـا، بسـبب الحضـور القـوي للجماعـات السياسـية – الطائفية التـي اضطلعت بمسـؤولية تقديم الخدمات ومنها في مجال التعليم.

(١) برز الطابع الفردي لملكية المؤسسات أحيانا من خلال الصفة الفردية التي تُلازم بعض الجامعات حيث يُقال عن الجامعة اللبنانية الدولية جامعة عبد الرحيم مراد، وهناك تسميات شخصية ترافقت مع اسم الجامعة كجامعة الحريري الكندية الخ... وفي خبر جديد نقلته نشرة "ليبانون ديبايت الإلكترونية" يفيد " أن جمعية العزم والسعادة التابعة لمجموعة آل ميقاتي، تقدمت بطلب الحصول على ترخيص إنشاء جامعة خاصة في الشمال، وقد وفرت عائلة ميقاتي، موازنة كافية لإطلاق "جامعة عصرية..." تتعاون مع جامعات بارزة في أميركا وأوروبا".

يُضاف إلى عدم تنفيذ القانون، قصور الأطر القانونية[١] إزاء التوسع الهائل الذي يعيشه قطاع التعليم العالي؛ فالجامعات الخاصة لا تجد نفسها مجبرة على أي علاقة تجمعها بالحكومة أبعد من إطار الحصول على ترخيص لإنشاء كلية جديدة، أو اختصاص جديد، أو فرع جديد؛ وحتى هذه العلاقة "البديهية" تعرضت للانتهاك من قبل العديد من مؤسسات التعليم العالي"(مؤسسة مهنا،٢٠١٠، ص ١٧)[٢].

رابعا: مكانة قطاع التعليم العالي الخاص في المجتمع ودوره والمواقف منه

شكّل التعليم العالي تاريخيا أداة تمايز للبنان في محيطه العربي، وأداة تمييز اجتماعي في لبنان. وقد لعب لبنان، قبل الحرب، دور جامعة المشرق العربي. فقد شكّلت الجامعات فيه، والخاصة تحديدا، عامل جذب للطلاب العرب الميسورين، في محيط عزّت فيه الجامعات ذات المستوى الجيد. إلا أن هذه المكانة اهتزت نتيجة حرب العام ١٩٧٥، والتي تركت ندوبا على الصعد المادية والبشرية والتنظيمية للجامعات ما زال بعضها شاخصا حتى الآن.

إلا أنه بعد سنوات قليلة من توقف الحرب في العام ١٩٨٩ شهد لبنان فورة في عدد الجامعات الخاصة لا سابق لها ، ترافقت مع تطورات حصلت في الوقت نفسه في بعض بلدان الخليج العربي (قطر، الإمارات) عبر استقدام فروع جاهزة لأهم الجامعات الغربية، الأميركية تحديدا، على طريقة prêt à porter ، مما حدّ من الدور السابق الذي كان يلعبه لبنان كقطب تعليمي جاذب.

إلا أن هذا التكاثر الفطري لمؤسسات التعليم العالي الخاص طرح الكثير من التساؤلات حول مكانة هذا التعليم ودوره.

إن التدقيق في مكانة قطاع التعليم العالي الخاص في لبنان يُظهر تمايزا واضحا بين الجامعات التاريخية والحديثة النشأة.

تتم المقارنة بين مؤسسات التعليم العالي في لبنان ضمن سقف منخفض عموما عن المعايير العالمية، وضمن هذا الإطار السلبي العام تصنّف الجامعات في لبنان وفق معايير الجودة التي تأخذ بالاعتبار بشكل أساسي "مدى توافر الإمكانات المادية، ومدى المشاركة في إنتاج المعرفة عن طريق النشر العلمي في الدوريات المعترف بها دوليا"، و"عدد المرات التي تمت فيها الإشارة إلى أبحاث أساتذة جامعة ما، وعدد الأساتذة الذين يعملون في جامعة ما وحصلوا على جوائز عالمية"، ومدى توافر "مناخ البحث العلمي، وكفاءة أعضاء هيئة التدريس بالجامعة"، و"مدى جودة التعليم ما قبل الجامعي".

في غياب الدراسة الميدانية الإحصائية، يمكن القول إن التمايز كبير بين الجامعات الخاصة في لبنان حيث "تسجل... على سبيل المثال فروقات شاسعة بين بعضها البعض لجهة مقتنيات مكتباتها، تتراوح من ٨ إلى ١٢٠ مجلدا للطالب الواحد. ومن المؤكد أن تنوع مقتنيات المكتبة وأهميتها مرتبط بالتراكمات التاريخية والثقافية للجامعة، ودليل واضح على غنى الجامعة وقدرتها... فمن ٧ صحف إلكترونية بالنص الكامل لكل طالب في بعض الجامعات إلى غياب شبه كلي في جامعات أخرى...

(١) يتجلى القصور في الأطر القانونية بغياب الإصلاحات التشريعية، وعدم لحظها حق الوصول إلى المعلومات، وعدم إلزامية إصدار المؤسسات الجامعية تقارير دورية تتيح إمكانية تقييم مخرجات التعليم العالي على المستوى الوطني (مؤسسة مهنا،٢٠١٠، ص١٧)، "وعدم إلزام المؤسسات الجامعية العمل على موضوع الاعتماد و نيل الشهادات الدولية "(الاقتصاد والاعمال،٢٠١٠)... كذلك لم يسجل أي "تقدم تشريعي وتنفيذي في إنشاء هيئة وطنية تضمن جودة التعليم في الجامعات ..."(مؤسسة مهنا، ٢٠١٠، ص ١٧).

(٢) " هناك مراسيم للتراخيص وأخرى" للتسوية" وظيفتها تغطية المخالفات الحاصلة في المؤسسات، وكأن " مخالفة أحكام قانون التعليم العالي تكاد تكون القاعدة المتبعة والتقليد الثابت" (العويط، ١٩٩٧).

وقـد تكتفي بعـض الجامعات بإتاحة جهاز كومبيوتـر واحد مزود بإنترنت لـكل ٣٥ طالبا وقد ينخفض الرقـم إلـى جهاز لكل ٨ طلاب في جامعات أخرى"(مؤسسـة مهنـا،٢٠١١، ص ص٧٥-٧٦). أضف إلـى ذلـك فروقات مرتبطـة بالمجمعات الجامعيـة حيث قلة مـن الجامعات التاريخيـة، لديها مثل هذه المجمعات التي تؤمن مقومات الحياة الجامعية، وتهتم بالنشر العلمي في المجلات العالمية المحكمة، وباللغة الإنكليزية عموما، وبين كثرة من الجامعات الخاصة التي تأسست على عجل من دون استكمال لمقومـات الحيـاة الجامعيـة، ولا تهتم بالبحـث العلمي، وبين جامعـات تعتمد علـى كادر تعليمي غير مسـتقر، وبعضـه غير حائز على الدكتـوراه، ويعملون في ظروف عمل ضاغطـة ومجحفة، وبين قلة من الجامعات التي يتوافر لديها الكادر التعليمي الكفؤ.

كذلـك اقتصر عمـل معظم الجامعـات، وخصوصا الجامعات الحديثة النشـأة، علـى القيام بوظيفة نقل المعرفة بدل إنتاجها، وبالتالي إهمال وظيفة البحث العلمي. فـ"الجامعات في لبنان أشـبه ما تكون بمراكـز تعليم، مع اسـتثناءات قليلة يمكن رصدها لجامعات تعمل علـى أن تصبح مراكز أبحاث أيضا، ورغم ذلك ما زالت قابلية مقارنتها مع المعايير والممارسات المتداولة عالميا محدودة بشكل ملحوظ" (مؤسسة مهنا ،٢٠١٠)، حيث لم تُدرج بين الجامعات الـ ٥٠٠ الأفضل في العالم أي جامعة في العالم العربي، ومنها لبنان. وفي ظل غياب سياسات مناطقية تلبي حاجات سكانها وطلابها، يغيب، مع عملية التفريـع الجامعـي، أحد أدوار التعليم العالـي المتمثل بتعزيز اندماج الطلاب علـى الصعيد الوطني مما يجعـل المجال محدودا أمام اختلاط طلاب من خلفيات متنوعة (مؤسسـة مهنا ،٢٠١٠،ص ٤٤) وهو ما يؤدي إلى تعزيز التفكك الوطني.

ومـا زالـت خدمة المجتمع كإحـدى الوظائف الجديـدة للجامعات، غريبة عن ممارسـة العديد من الجامعات، وخصوصا الجامعات حديثة النشأة.

إن المواقف من مؤسسـات التعليم العالي تختلف بين فئات السـكان، وفي غياب الدراسة الميدانية تمت الاسـتعانة ببعض المعايير التي يسـتخدمها الطلاب، للتمييز بين مؤسسـات التعليم العالي، ومنها معيـار قبـول الطلاب، معيار دوافـع اختيار الاختصاص والجامعة من قبلهـم. وفي لبنان يمكن تصنيف مؤسسـات التعليم العالي عموما في لبنان في فئتين: مؤسسـات جيدة المسـتوى والسـمعة، ومؤسسات متدنية المستوى وسيئة السمعة، ويطلق عليها الجامعات "الدكاكين".

أ. مؤشر قبول الطلاّب:

تُسـجّل اختلافات شاسـعة بيـن الجامعات الخاصـة في معايير قبـول الطلاب، حيـث "تُلزم ثلاث جامعـات الراغبين بالالتحاق بها الخضوع لامتحان SAT"(مؤسسـة مهنـا،٢٠١٠، ص ٤٨)؛ ويتم في ضوء ذلك رفض عدد كبير من المتقدمين إليها. هذه السياسـة الاصطفائية في قبول الطلاب، هي مؤشـر على مستوى الجامعة من جهة، وجودة الجسم الطلابي فيها من جهة أخرى.

علـى الرغـم مـن أن معظـم الجامعات تشـترط إتقـان لغة أجنبية لتسـجيل الطلاب فيهـا، إلا أنها تختلف لجهة جدية تلك الامتحانات، والشفافية في الإعلان عن النتائج حيث إن "ثلاث جامعات فقط تنشـر علـى موقعها الإلكتروني مسـتويات اللغة وتعلن نتائـج الامتحان... في وقـت لا تذكر فيه معظم المؤسسـات الأخـرى العلامـات والمسـتويات المطلوبة لقبول الطالب" (مؤسسـة مهنـا، ٢٠١٠، ص ٤٨)، وبعضها يُسـجل طلابا من دون إجراء امتحان دخول، ومن دون اشتراط إتقان لغة أجنبية، على أن يتعلمها الطالب خلال الدراسة الجامعية.

ب. مؤشر اختيار الجامعة

لأن التعليم العالي لا يهدف إلى مجرد اكتساب مهارات... فإن "الغاية الأهم منه هي شراء الموقع الاجتماعي الذي يعززه التمسك المستميت بتحصيل الشهادة من جامعات "عريقة" وكل الشكليات التي ترافقها...." (نحاس،٢٠١١). وانطلاقا من ذلك يبرز عامل سمعة الجامعة وصيتها وشهرتها في مقدمة عوامل اختيار الطلاب[١] للانتساب إلى بعض الجامعات المرموقة. فالرأسمال الرمزي، كالسمعة الجيدة والشهرة، والتميز، يمتلكه عدد قليل من الجامعات في لبنان، وهو رأسمال مبني من قبل الجامعة من خلال ممارستها. إن سعي الطلاب للالتحاق بالجامعات المميزة تحول دونه أحيانا الإمكانيات المادية لدى البعض، و/ أو القدرات العلمية لدى البعض الآخر، وغالبا ما يتوجه إلى الجامعات المرموقة طلاب الثانويات المرموقة.

ومن العوامل الأخرى الجاذبة الحياة الأكاديمية. فأهمية أي جامعة تكمن في الحياة الأكاديمية التي توفرها والتي ترتبط بجملة من العناصر، من المبنى الجامعي بما يحويه من مساحات خضراء وملاعب ومطاعم ومقاه جامعية، وما تضم من مكتبات وتجهيزات ضرورية للتعليم؛ ومن كادر تعليمي مؤهل وكفؤ؛ ومن مناهج متطورة ومتكيفة باستمرار مع المستجدات؛ ومتابعة حثيثة من الأساتذة وأهمية التواصل بين الطرفين، واعتماد لغة أجنبية أو أكثر في التعليم، والخبرة العملية التي يكتسبها الطلاب من خلال التدريب حتى لا يشعر بالغربة عن سوق العمل عند التخرج.

هذه العناصر بتفاعلها مع بعضها البعض تنتج نوعية التعليم. والجامعات في لبنان نوعان، قلة تتمتع بكل المواصفات أعلاه أو بمعظمها، وأغلبية لا تتمتع بها. فقد "تبين بعد إخضاع الجامعات كافة في لبنان لعملية تدقيق، أن المواصفات والمعايير المطلوبة غير مطبقة من قبل العديد من مؤسسات التعليم العالي الخاصة..."(مقابلة مع مدير التعليم العالي).

ومن العوامل المهمة في اختيار الطلاب (والأهل) للجامعة الرصيد الذي تتمتع به شهادتها في سوق العمل. فبعض الجامعات لا تهتم بالتعليم الجيد وحسب، بل تتابع طلابها بعد التخرج مباشرة لتسهيل التحاقهم بسوق العمل، وتستمر بالتواصل معهم عبر إطار تنظيمي (ناد للخريجين الخ)؛ والبعض من الجامعات الجديدة يروّج للتسجيل فيها إلى اهتمامه بمتابعة الخريجين في سوق العمل.

إن رصد مواقف طلاب إحدى الثانويات الخاصة من التعليم العالي الخاص يكشف عن توجهات سائدة لدى الشباب في بيئة ثقافية معينة ؛ ومع الوعي بعدم صحة تعميم تلك الآراء، إلا أن الأهمية تكمن في دلالاتها. فاختيار الطلاب لهذه الجامعة أو تلك يكشف عن المعايير المجتمعية التي يتمثلونها والمبنية على تصنيفات إيجابية أو سلبية لمؤسسات التعليم العالي، والتي لم يذكر فيها إلا جامعة واحدة حديثة النشأة[٢].

---

(١) تم الاعتماد على مقابلات مع ١٠ طلاب وطالبات من جامعات خاصة متنوعة. وعلى استطلاع رأي للطلاب وارد في مجلة اللواء، عدد خاص بالجامعات، ٢٠٠٩ (١٣ طالبا وطالبة) واستطلاع رأي طلاب ثانويين يستعدون للالتحاق بالجامعة.

(٢) شمل استطلاع رأي طلاب إحدى الثانويات الخاصة ٢٨٩ تلميذا، توزعت الإجابات على الشكل الآتي: "إختار الطلاب الجامعة الأميركية بنسبة ٢٩.٧٪، تلتها جامعة بيروت العربية بنسبة ١١.٥٪ وحلت بعدها الجامعة اليسوعية ١١.١٪ وتلتها الجامعة اللبنانية ٩.٧٪ وتوزعت خيارات بقية الطلاب بين جامعة الحريري الكندية (٦.٢٪) والجامعة اللبنانية الأميركية (٥.٩٪)، وجامعة سيدة اللويزة (٢.٤٪)" (اللواء، إحصاء في مدارس الليسيه حول الاختصاص الجامعي، ٢٠١٠، عدد خاص)

ت. مؤشر حجم الجامعة

إن الربط بين مؤشر حجم الجامعة ونوعية التعليم ليس بالضرورة ذا دلالة إيجابية، إلا أن زيادة الطلب على جامعات معينة، والعزوف عن جامعات أخرى، إذا ما استثنينا الصعوبات المالية، هو مؤشر ذو دلالة على جاذبية جامعة ما، وعلى إمكانياتها المادية للاستيعاب. ويتجلى هذا المؤشر بنسبة الطلاب الذين يتقدمون إلى امتحانات دخول لجامعة ما أو لاختصاص ما. يكشف هذا المؤشر عن تمايز بين الجامعات الخاصة في لبنان حيث إن ٢٠ جامعة ومعهدا، أي نصف عدد الجامعات والمعاهد الخاصة، يضم كل منها ما دون الـ ١٥٠٠ طالب، و من بينها ١١ يضم كل منها أقل من ٥٠٠ طالب (أنظر الملحق رقم ٢)[1].

خامسا: مشكلات القطاع الخاص وتحديات النوعية

هذه المشكلات وغيرها نجمت في جانب منها عن الارتجال في سياسة فتح مؤسسات التعليم العالي، وفي جانب آخر عن الفساد وتغلب مصالح القوى النافذة، وفي جانب ثالث عن عدم صلاحية القانون الذي يرعى شؤون التعليم الخاص، ويشكل هذا الجانب باباً واسعاً للولوج إلى الجانبين السابقين"(الأمين، ٢٠١٠).

وتواجه مشكلات التعليم العالي الخاص مشكلات، ومنها:

١. مشكلة سياسية

يعاني التعليم العالي في لبنان من غياب السياسة التربوية الشاملة التي تستند إلى رؤية إصلاحية في دولة خرجت من حرب مدمرة وهي بحاجة إلى النهوض مجددا. فالدولة الضعيفة لصالح الطوائف والسياسيين، هي مصدر للمشاكل الأساسية للتعليم في لبنان، وهي مصدر ازدواجية السلوك الرسمي، تضع معايير الترخيص للجامعات من جهة وترخص للعديد منها من دون احترام تلك المعايير!

٢. مشكلة قانونية

لم يعد القانون القديم الصادر عام ١٩٦١، وخصوصا بعد الطفرة التي شهدها القطاع، يلبي الحاجات المطلوبة، وعليه "مطلوب الإسراع في مناقشة وإقرار قانون جديد للتعليم العالي يضع إطارا جديدا، ويعزز المشاركة ويعتمد على الاختصاص" (مدير التعليم العالي) "فوزارة التربية والتعليم العالي مثلا لا تستطيع إلزام المؤسسات الجامعية العمل على موضوع الاعتماد ونيل الشهادات الدولية، إذ إن ذلك يحتاج إلى قانون"(الاقتصاد والأعمال،٢٠١٠). كذلك "لم يعد جائزا عدم إقرار قانون إنشاء الهيئة اللبنانية لضمان الجودة كهيئة مستقلة ناظمة هدفها تطوير وضبط ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي وبرامجها". وكي تكون المديرية العامة للتعليم العالي فاعلة فيفترض بداية إقرار هيكليتها الإدارية؛ " فالمديرية للأسف من دون هيكلية، وأنا الموظف الوحيد في المديرية. هناك مشروع هيكلية في مجلس النواب" (مدير التعليم العالي).

إن حرية التعليم الخاص التي كفلها الدستور ليست مرادفة لسياسة "دعه يعمل" من دون وضوح القوانين، بل يفترض "تحديد أدوار الدولة تجاه هذا التعليم، ولاسيما أدوار الرعاية والتخطيط والدعم والرقابة" (الأمين، ٢٠١٠).

---

(١) الجامعة اللبنانية الدولية شكلت استثناء عن القاعدة، حيث احتلت في سنوات قليلة المرتبة الثالثة في لبنان لجهة عدد المنتسبين بعد الجامعة اللبنانية، وجامعة بيروت العربية في بيروت.

٣. ضعف الهيئة التعليمية

تخضع المهنة الجامعية للعديد من الضغوطات راهنا. فالإجراءات التي اتخذت للاستجابة للطلب الكبير على التعليم العالي جرّت معها في العديد من البلدان انخفاضا في المعدل الوسطي لمؤهلات الأساتذة. فالعديد من الأساتذة في الجامعات الخاصة غير حائزين على الدكتوراه، ويرتفع عدد الأساتذة المتعاقدين بالساعة، ويصل الأمر إلى حد مساهمة أساتذة متفرغين في الجامعة اللبنانية بالعمل، غير المصرح عنه، في الجامعات الخاصة. كذلك فإن الفارق في أجور الأساتذة والضمانات الاجتماعية يختلف ما بين الجامعات العريقة وتلك الحديثة النشأة "... كذلك فقد شتّت التوسع بإنشاء الفروع الموارد البشرية.

هذا الواقع الجديد أفقد الجهاز التعليمي الجامعي قسما من استقلاليته. ومال ميزان السلطة في التعليم العالي الخاص لصالح الإداريين والبيروقراطيين على حساب الأساتذة، وهو ما ترك انعكاسات مهمة على الجامعة.

٤. ضعف التجهيزات

إحدى نقاط ضعف مؤسسات التعليم العالي الخاصة الحديثة النشأة هي الافتقار إلى المباني اللائقة والتجهيزات الضرورية كالمكتبات والمختبرات، والحواسيب.

٥. ضعف البحث العلمي

إن التنافس العالمي على صعيد البحث ليس مدرجا على أجندة معظم الجامعات الخاصة في لبنان "لأنها أشبه ما تكون بمراكز تعليم، مع استثناءات قليلة "(مؤسسة مهنا، ٢٠١١، ص٣٠). إن المشكلة الأساسية لدى معظم الجامعات الخاصة هي في ربط العلاقة بين النشاط البحثي والنشاط التعليمي.

٦. ضمان الجودة

"أصبح ضمان جودة التعليم العالي أولوية بالنسبة للعديد من البلدان. فالتعليم ما بعد الثانوي عليه أن يهيئ خريجين يتمتعون بمؤهلات جديدة، وبتشكيلة من المعارف و المؤهلات التي تتيح لهم النفاذ إلى عالم أكثر تعقيدا وتداخلا" (Altbach, Rumbley, 2009)ويهدف الاعتماد الأكاديمي عادة إلى ضمان الجودة والتفوق والتميز في الأداء والمخرجات.

"باشر لبنان منذ العام ٢٠٠٣، عملية واسعة للتدقيق في وضع مؤسسات التعليم العالي، تعاون فيها مع شركات عالمية متخصصة... حيث خضعت الجامعات كافة في لبنان لعملية التدقيق هذه التي بيّنت وجود ثغرات في بعضها، مما دفع مجلس التعليم العالي إلى تحذير المؤسسات المعنية؛ وقد نجح عدد منها في تحسين مناهجه التعليمية وتحقيق قفزة نوعية، في حين أن مؤسسات أخرى اضطرت للإقفال بسبب فشلها..." (المقابلة مع مدير التعليم العالي). و "من ناحية الإدارة الأكاديمية فقد اكتشفت أمرا مؤسفا حيث إن تصنيف معظم مؤسسات التعليم الخاص كان دون المستوى. فكل المؤسسات التي لديها فروع لا تستوفي الشروط. فمن أصل ٢٩ مؤسسة هناك ثمانية صنّفت وسط، و ٢١ مؤسسة صنّفت دون الوسط" (المقابلة مع مدير التعليم العالي)... بدأت الجامعات في لبنان تهتم بمبدأ الاعتماد الأكاديمي الذي يبين مدى توافق البرامج التعليمية مع المعايير الدولية... وتكفل هذه الخطوة ربط مؤسسات التعليم العالي في لبنان بمثيلاتها في أوروبا وأميركا وتتيح بذلك للطلاب فرصة متابعة الدراسة في جامعات مختلفة... "(الاقتصاد والأعمال، ٢٠١٠).

٧. التفاوت والتخفيف من الحركية الاجتماعية

يؤدّي التفاوت داخل التعليم العالي إلى التخفيف من فرص الحركية الاجتماعية التي توحي بها

فكرة توسع التعليم العالي، أو فكرة التكافؤ بين الجنسين... وهو يُظهر مسارين للتعليم العالي: المسار العادي والمسار النخبوي... " فالتفاوت الاجتماعي الذي يعتقد أنه تفاقم في السنوات الأخيرة في لبنان أرخى ببصماته على التعليم العالي من هذه الزاوية، وقلص دور مؤسسات هذا الأخير في تحقيق الحركية الاجتماعية" (الأمين، ١٩٩٧، ص ص٥٧٤-٥٧٥).

٨. عدم التنسيق والتعاون بين الجامعات:

إن التنسيق والتعاون بين الجامعات الخاصة في لبنان في أضعف حالاته حتى بين الجامعات التابعة للمرجعيات الدينية نفسها؛ "من الصعب جداً أن تنسق بين مؤسسات التعليم العالي، لا أعرف لماذا؟ على الرغم من أن كل مؤسسة لبنانية لديها عشرات الاتفاقيات مع مؤسسات خارج لبنان" (مقابلة مع مدير التعليم العالي).

٩. مشكلة تمويل التعليم العالي: بين التمويل العام والتمويل الخاص

في الوقت الذي تزيد فيه الجامعات المتميزة أقساطها، فإن بعض الجامعات الحديثة النشأة تسهل طرق الدفع وتقدم حسومات لأسباب متنوعة، فالمنافسة لا تحصل بين الجامعات المتباينة بل بين الجامعات المتماثلة مع بعضها البعض. إن انتشار التعليم العالي الخاص وارتفاع كلفته باتا يفرضان المساءلة أكثر وخصوصا من قبل الطلاب وأهاليهم، "فهي تكلفة لا يمكن تبريرها على أساس تلبية حاجات سوق العمل المحلي، إلا أنها قد تُبرر في حال كان الهدف هو سوق العمل الإقليمي أو حتى العالمي" (مؤسسة مهنا، ٢٠١٠،ص١٩).

١٠. غياب المساءلة

لقد سعت مؤسسات التعليم العالي الخاص إلى البقاء بعيدة عن معايير المساءلة العامة، ويشجعها على ذلك إغفال القانون إلزامية أن تصدر هذه المؤسسات تقارير دورية تتيح إمكانية تقييم مخرجات التعليم العالي على المستوى الوطني... إن غياب المساءلة في جزء كبير منه يعود إلى ضعف حضور الدولة اللبنانية تاريخيا، والذي جعل الجماعات (الطائفية، المصلحية الخ) تضطلع بمسؤولية تقديم الخدمات التعليمية، في حين غابت الدولة عن لعب دورها في التنظيم والتشريع والرقابة.

١١. تحديات النوعية

إن التحدي الصعب الذي يواجهه لبنان هو تحدي النوعية؛ فلم يعد الالتحاق بالجامعة همًّا أساسيا، بل أصبح الهم مرتبطا أكثر بنوعية التعليم. فـ"التعليم العالي الذي لا يساهم كفاية في التجديد والتنمية الوطنية لا يعد تعليما ذا فعالية" (Altbach, Rumbley, 2009). وعليه أصبحت جودة التعليم ونوعيته من أهم قضايا التعليم العالي، خصوصا أن الاقتصاد العالمي القائم على التنافس أصبح يتطلب تعليما عاليا تنافسيا، أي يرتكز على النوعية.

فـ"البلدان الراقية تعمل في الوقت نفسه على ضبط نوعية ما ينشأ، وعلى تقديم الدعم لكل الجهود الرامية إلى تحسين نوعية هذا التعليم بحيث ينتج رأسمالا بشريا وقدرة تنافسية على المستويين الإقليمي والدولي. أما انتشار مؤسسات التعليم من دون معايير ضابطة يحوّل الشهادات إلى ما يشبه التضخم النقدي. وقد حدث شيء من هذا القبيل في لبنان في السنوات العشرين الماضية، ما جعله يخسر سمعته في هذا المجال"(الأمين، ٢٠١٠). و" الوضع الراهن للتعليم العالي في لبنان عموما لا يعكس حالة تعليمية صحية "... " الخوف كل الخوف هو من التدهور المريع في المستوى التعليمي لأجيالنا الجديدة" (مؤسسة مهنا،٢٠١١).

على الرغم من أن عملية التنميط الدولية تعزّز التجانس بين الجامعات الخاصة، إلا أنه تجانس

شكلي يقتصر على اعتماد اللغة الإنكليزية عموما في التعليم، واتباع المنهج الأميركي، وإطلاق تسميات تعزّز الرأسمال الرمزي للجامعة انطلاقا من أن "الفرنجي برنجي"؛ وعملية التنميط هذه ليست حائلا بحد ذاتها دون تراجع المستوى التعليمي في لبنان عموما، إلا أن إغفال التمايز بين الجامعات التاريخية والحديثة النشأة يشكل افتئاتا على الأولى. فمصير خريجي كل من هذين النمطين من الجامعات، على سبيل المثال، يؤكد على مسارين مختلفين لكل منهما.

خلاصة

شكّل لبنان تاريخيا قطبا تعليميا جاذبا خصوصا من خلال الجامعات العريقة الأجنبية التي بدأت مسيرة التعليم العالي. استمر هذا الدور حتى حرب العام ١٩٧٥ والتي استمرت ١٥ عاما، جرت فيها تطورات عالمية وإقليمية أخرجت لبنان من دائرة المواكبة.

ما إن استقرت الأوضاع، خصوصا مع وصول ممثلي الليبرالية الجديدة إلى الحكم، المناصرون للخصخصة وخلق فرص للاستثمار للرأسمال الخاص، حتى بذلوا محاولات لإعادة الأدوار السابقة للبنان، ومنها الدور التعليمي، وهو هدف وطني بامتياز، فسهّلوا الترخيص في مهلة قصيرة لعدد كبير من الجامعات والمعاهد، وبذلك تم إدخال منطق الاستثمار التجاري والربح أي سلعنة التعليم العالي. في المقابل لم يواكب هذا التطور الكمي لقطاع التعليم العالي الخاص، الذي يستظل عند المخالفة بحمايات طائفية سياسية، بإقرار النصوص القانونية الكفيلة بتنظيمه ومراقبته ومساءلته ومحاسبته، وهو ما أدّى وسيؤدي إلى انخفاض المستوى التعليمي العام في البلاد.

يبدو من هذا التطور الكمي أن ديناميات التمايز بين القطاع العام والقطاع الخاص، التي كانت تصب في مصلحة الأخير، انتقلت إلى ديناميات تمايز ما بين مؤسسات القطاع الخاص نفسه، بين جامعات قليلة متميزة، تقصدها نخبة ميسورة، وجامعات كثيرة، تقصدها فئات متوسطة الحال وصولا إلى الشعبية، تعمل بمنطق تجاري بحت، ولا ترى في التعليم إلا سلعة يمكن توسل أي شيء فيها من أجل ربح أعلى، وكل ذلك يؤدي إلى إعادة إنتاج التفاوتات الاجتماعية في لبنان.

انصب الرهان اللبناني دائما على الموارد البشرية فيه، وعلى مناخ الحرية الاجتماعي والسياسي الذي ميّز لبنان تاريخيا، وأي دور جدّي يُراد للبنان أن يلعبه في تنمية أوضاعه وتنمية منطقته، مدخله الأساسي التعليم بكل قطاعاته، وهو ما يتطلب قرارا سياسيا حكيما، من سلطة وطنية حكيمة، ما زال الرهان عليها قائما.

المصادر والمراجع العربية:

الأمين، عدنان (١٩٩٧). قضايا التعليم العالي في لبنان وآفاقه. في الأمين، عدنان (مشرف)، **التعليم العالي في لبنان**. بيروت: الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية. (ص. ص.:٥٥٩-٦٣٩)

الأمين، عدنان (٢٠١٠). عشرون عاما على اتفاق الطائف: ماذا فعل المشرع اللبناني وماذا نفذ من إصلاحات في القطاع التربوي؟ **مجلة الدفاع الوطني**، بيروت: عدد ٧٢، نيسان، ص ص ٥-٤٨.

بشور، منير (١٩٩٧). التعليم العالي في لبنان في المسار التاريخي. في الأمين، عدنان (إشراف)، **التعليم العالي في لبنان**. بيروت: الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية. ص. ص.: ١٥-٩٣.

مؤسسة مهنا (٢٠١٠). **الجامعات الخاصة في لبنان، ٢٠١٠، مؤشرات الأداء، المساءلة والقيمة مقابل المال**. بيروت: مؤسسة مهنا.

الجامعة اللبنانية (١٩٩٦). **دليل الجامعة اللبنانية للسنوات ١٩٩٣، ١٩٩٤، ١٩٩٥**. بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية.

العويط، هنري (١٩٩٧). الترخيص القانوني لمؤسسات التعليم العالي الخاصة. في الأمين، عدنان (مشرف)، **التعليم العالي في لبنان**. بيروت: الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية. ص. ٩٥-١٦٦
الكنيسة المارونيّة وعالم اليوم. **الكنيسة المارونيّة والتعليم العالي، الملف الثالث، النصّ: ١٧**. الكنيسة المارونية وعالم اليوم.
اللـواء (٢٠٠٩). **التعليـم العالي في عهدة الجامعـات الخاصة- عدد خاص عـن الجامعات في لبنان**. بيروت: اللواء.
اللـواء (٢٠١٠). **تحديـات التعليم العالي في لبنان- عدد خاص عن التعليـم العالي في لبنان**. بيروت: اللواء.
المركز التربوي للبحوث والإنماء (١٩٧٣). **إحصاءات ١٩٧٢**. بيروت: المركز التربوي للبحوث والإنماء.
الموسـوي، علي (٢٠١٣). حكامة التوازنات السياسـية، حالة الجامعة اللبنانية. **مجلة معهد العلوم الاجتماعية – الجامعة اللبنانية**، بيروت: العدد السادس عشر.
نحاس، شـربل (٢٠١١). **الكلفة المالية والاقتصاد السياسـي للتعليم العالي في لبنان**. مؤتمر المركز الإسلامي للتوجيه والتعليم العالي- أوتيل السفير: الجامعات الخاصة في لبنان، ٢٦ أيار ٢٠١١ .
وزارة التربيـة والتعليم العالي (٢٠١٠). **إحصاءات التعليم العالي في لبنان**. بيروت: وزارة التربية والتعليم العالي، المديرية العامة للتعليم العالي.

مصادر والمراجع الأجنبية:

Altbach, Philip G ; Rumbley, Laura E. (2009). *Evolutions de l'enseignement supérieur au niveau mondial: vers une révolution du monde universitaire: résumé: Conférence mondiale sur l'enseignement supérieur.* Paris: Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture.
Dizambourg, Bernard (2007). Introduction Transformations universitaires Un modèle international? *Revue internationale d'éducation Sèvres* Dossier n 45, septembre.
Gayraud, Laure et Autres (2011). *Université: les défis de la professionnalisation.* Marseille: Céreq, NEF.
Nahas, Charbel (2009). *Financing and Political Economy of Higher Education in Lebanon.*